اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.. رؤية تحليلية

عادل علي
إعلامي وباحث في الشؤون الصينية

في منتصف نوفمبر ٢٠٢٠، وبعد ٨ سنوات من المفاوضات الشاقة، وفي قمة افتراضية عبر رابط فيديو بالعاصمة الفيتنامية هانوي، وقع قادة ١٥ دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، وتضم قائمة الدول الموقعة على الاتفاقية الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وهم: بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام، بالإضافة إلى خمس دول شريكة لها في اتفاقات التجارة الحرة، وهي الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. وهي الاتفاقية التي وُصفت بأنها أكبر اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف في التاريخ، وبأنها الأكبر في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بالنظر إلى أن هذه الدول تشكل نحو ٣٠% من سكان العالم (٢,٢ مليار نسمة)، و٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٢٦,٢ تريليون دولار أمريكي)، و٢٨% من التجارة العالمية، استناداً إلى إحصائيات عام ٢٠١٩.

وقد تباينت رؤى المراقبين والمحللين حول أهمية اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، ما بين اتجاه يذهب إلى أن تلك الشراكة "غير طموحة ورمزية إلى حد كبير"، واتجاه آخر يرى أنها "لبنة مهمة في نظام عالمي جديد"، حيث تحتل الصين الصدارة في جميع أنحاء آسيا. من هنا، وبالنظر إلى أهمية هذه الاتفاقية وما سيترتب عليها من تعزيز دور الدول المشاركة بها – وعلى رأسها الصين – في الاقتصاد الدولي وحركة التجارة الدولية، نحاول في السطور التالية الإجابة على مجموعة من التساؤلات الرئيسية بهذا الصدد، وهي: ماهية مضمون الاتفاقية ودلالاتها، وعوامل

أهميتها بالنسبة للدول الأعضاء والاقتصاد العالمي، ودور الصين في التوصل إليها، ولماذا انسحبت الهند منها، وماهية المكاسب المتوقعة منها، فضلا عن تداعياتها والتحديات التي تواجهها؟.

أولاً: نبذة تاريخية عن الاتفاقية ودوافع إبرامها

تم إطلاق المفاوضات الرسمية بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في نوفمبر عام ٢٠١٢، من قبل الدول العشر الأعضاء في رابطة الآسيان، بجانب ستة دول شريكة لها، وهي الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا والهند، التي انسحبت من المفاوضات بشأن الاتفاقية في عام ٢٠١٩. الهدف من الاتفاقية يتمثل في إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، من خلال خفض الرسوم الجمركية على الواردات تدريجيًا في غضون ٢٠ عاماً. كما تنص على وضع قواعد مشتركة للتجارة الإلكترونية والتجارة والملكية الفكرية، مما سيعزز الاستثمار إلى حد كبير، ويزيد تكامل سلاسل الصناعة والتوريد، ويوفر حماية أفضل للمستثمرين، ويسهل حركة البضائع والأموال والأشخاص بالمنطقة. وقد ساهمت رغبة دول الآسيان العشر والدول المشاركة في الاتفاقية في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي المشترك في التوقيع النهائي على هذه الاتفاقية.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٠، نجح أعضاء الاتفاقية في التغلب على الصعوبات التي أحدثها مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد -١٩)، بإكمال مفاوضات الوصول إلى الاتفاقية بطريقة شاملة ومراجعة أكثر من ١٤ ألف صفحة من النصوص القانونية للاتفاقية، وصولًا إلى التوقيع النهائي عليها في قمة رابطة الآسيان بالعاصمة الفيتنامية هانوي. ويرى عدد كبير من المراقبين للشأن الآسيوي أن إنسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وتهديداته المستمرة لليابان وكوريا الجنوبية بسحب القوات الأمريكية من أراضيهما، مثّلت السبب الرئيسي لقيام الدول الآسيوية بالمضي قُدمًا بشكل مكثف في المفاوضات مع الصين للتوصل إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، والتي تتداخل العضوية فيها مع عضوية

اتفاقية تجارية إقليمية كبرى أخرى، وهي الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، والتي وقعتها ١١ دولة في عام ٢٠١٨.

ثانياً: مضمون الاتفاقية وأهميتها ودلالاتها

١. مضمون الاتفاقية

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ليست فقط أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم في الوقت الحاضر، بل أيضًا اتفاقية تجارة حرة شاملة وحديثة وعالية الجودة ومفيدة للأطراف. حيث تغطي الاتفاقية ٢٠ فصلًا، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، في مجالات تشمل التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار وتدفق الأشخاص الطبيعيين، وكذا تطبيق معايير أعلى من حيث تحرير التجارة والاستثمار وتسهيلهما وحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية وسياسة المنافسة والمشتريات الحكومية، والشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاون الاقتصادي والفني، حيث يمكن القول إن الاتفاقية تغطي جميع جوانب تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار.

وهي تعتبر اتفاقية حديثة، من حيث اعتمادها قواعد تراكم المنشأ الإقليمي لدعم تطوير السلسلة التوريدية والسلسلة الصناعية الإقليمية، وتعتمد تقنيات جديدة لتعزيز التسهيل الجمركي وتطوير لوجيستيات جديدة عابرة للحدود، وتعتمد قوائم سلبية لتقديم التزامات الوصول إلى الاستثمار وتحسين شفافية سياسات الاستثمار بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الاتفاقية أيضًا حقوق الملكية الفكرية عالية المستوى وفصول التجارة الإلكترونية لتلبية احتياجات عصر الاقتصاد الرقمي. كما تُعد بروتوكولًا عالي الجودة، حيث تجاوز عدد المنتجات التي لا تخضع للتعرفة الجمركية في تجارة السلع بموجب الاتفاقية ٩٠٪.

وبموجب الاتفاقية، ستقوم الدول الأعضاء بخفض الرسوم الجمركية تدريجيًا على ما يزيد عن ٦٥% من البضائع، وتوحيد القواعد الحاكمة للتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات المالية بينها. كما سيتم إعفاء ٩٠% من التبادل التجاري بين بلدان المنطقة في البضائع من الرسوم الجمركية عند تنفيذ الاتفاقية. وستصاغ

تدابير السياسات بسرعة فيما يتعلق بالامتيازات الجمركية وإجراءات التخليص الجمركي المبسطة والاستعدادات الفنية لقواعد المنشأ والتناغم والاعتراف المتبادل بمعايير المنتجات. وسيصبح التخليص الجمركي ممكنًا في غضون ست ساعات للتسليم السريع والبضائع القابلة للتلف. وفي الوقت نفسه، أضافت الاتفاقية علاقات التجارة الحرة بين الصين واليابان وبين اليابان وكوريا الجنوبية، مما أدى إلى تحسن كبير في درجة التجارة الحرة في المنطقة.

وبجانب ما سبق، تُعد الاتفاقية اتفاقًا متبادلًا، إذ يشمل أعضاء الاتفاقية البلدان المتقدمة والبلدان النامية وبعض البلدان الأقل نموًا، وهناك اختلافات كبيرة في النظام الاقتصادي ومستوى التنمية والحجم بين الأعضاء. كما تأخذ الاتفاقية في الاعتبار مطالب جميع الأطراف إلى أقصى حد، وتحقق توازن المصالح في مجالات الوصول إلى الأسواق وقواعد مثل السلع والخدمات والاستثمار، وتعطي معاملة تفاضلية لأقل البلدان نموًا، وتساعد الأعضاء النامية على تعزيز بناء القدرات وتعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة في المنطقة وتبادل نتائج الاتفاقية.

٢. أهمية الاتفاقية

تنبع أهمية التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة من العديد من الاعتبارات، سواء لجهة التوقيت أو لجهة المضمون. فمن حيث التوقيت، جاء التوقيع على الاتفاقية في خضم أزمة تواجهها اقتصادات دول المنطقة، والتي تضررت بشدة جراء تفشي مرض كوفيد – ١٩، ما دفعها إلى تسريع التوقيع على الاتفاقية، للتقليل من تداعيات الجائحة على اقتصاداتها المحلية.

هذه الأزمة التي تعرضت لها اقتصادات دول المنطقة نتيجة تداعيات فيروس كورونا، جسدتها أرقام وإحصائيات المؤسسات المالية الدولية، إذ توقع البنك الدولي نمو اقتصاد شرق آسيا والمحيط الهادئ بأدنى وتيرة منذ عام ١٩٦٧ عند ٠,٩% في العام ٢٠٢٠، متوقعًا أن يتراجع الاقتصاد الياباني بنحو ٥,٨% في العام ٢٠٢٠، وكذلك إنكماش الاقتصاد الفلبيني بنسبة ١,٩% في العام ذاته، في حين تعرضت

إندونيسيا لأكبر حالة ركود منذ عقدين. كما توقعت وكالة ستاندرد آند بورز أن يتسبب فيروس كورونا بخسارة تتجاوز أكثر من ٢٠٠ مليار دولار لاقتصادات دول آسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠٢٠، على أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني إلى ٤،٨%، وهي أسوأ نسبة خلال ثلاثة عقود.

ليس هذا فحسب، وإنما جاءت الاتفاقية أيضًا في توقيت بالغ الأهمية لجهة استمرار معاناة الاقتصاد العالمي من التباطؤ الشديد نتيجة جائحة كورونا وتحقيق الكثير من الاقتصادات لمعدلات نمو سالبة. ومن ثم، فإن من شأن هذه الاتفاقية أن تساعد الاقتصاد العالمي على الانتعاش وتجاوز حالة التباطؤ والتعثر التي يواجهها حاليًا.

في ضوء ما سبق، جاء توقيع الاتفاقية في هذا التوقيت بالذات بهدف إنعاش اقتصادات تلك الدول للخروج من حالة الانكماش. حيث أصبحت دول المنطقة أكثر حرصًا على التكامل الاقتصادي فيما بينها للخروج السريع من الأزمة. وهو المعنى الذي أكدت عليه تصريحات وتعليقات قادة بعض هذه الدول. إذ عبر رئيس الوزراء الماليزي عن ثقته في إمكانية الاستفادة من الاتفاقية كإحدى أدوات الانتعاش الاقتصادي، وتشجيع إعادة فتح الأسوق واستمرار سلاسل الإمداد. فيما أكد رئيس وزراء سنغافورة أن اتفاقية الشراكة تُظهر دعم الدول الآسيوية لسلاسل إمداد مفتوحة ومتصلة وتجارة حرة وترابط أوثق.

أما من حيث المضمون، فإن التوقيع على الاتفاقية يُعد علامة فارقة جديدة في التكامل الاقتصادي الإقليمي لشرق آسيا، إذ ستعمل الاتفاقية على تعزيز الثقة في التجارة والاستثمار الإقليميين، وتعزيز سلسلة التوريد للسلسلة الصناعية، وتعزيز قدرة جميع الأطراف على التعاون في مكافحة وباء كوفيد – ١٩، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي لجميع البلدان ودعم الازدهار والتنمية على المدى الطويل في المنطقة.

ورغم ما يوجه للاتفاقية من انتقاد بشأن وجود دول متفاوتة بشكل كبير من حيث معدلات التنمية الاقتصادية كأعضاء فيها، فإنه على الجانب الآخر، من شأن الاتفاقية مساعدة الدول المحدودة اقتصاديًا مثل لاوس وكمبوديا وميانمار عبر تدفق الاستثمارات

لتلك الدول بما يساعد على دعم اقتصاداتها.

ويذهب البعض إلى أن الأهمية الرئيسية للاتفاقية تكمن في أنها بقيادة الصين وعدم إنخراط الولايات المتحدة فيها، وخصوصاً مع تصاعد التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، والتوجه الأمريكي نحو الحمائية والرسوم الجمركية، في وقت تتمسك الصين بالسياسة الاقتصادية القائمة على الانفتاح الاقتصادي والأسواق المفتوحة.

٣. دلالات الاتفاقية

ثمة مجموعة من الدلالات التي يعكسها التوصل إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، لعل من أبرزها: تدشين أكبر سوق تجارية حرة في العالم يفوق حجمها مثيله في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وانتصار التعددية على الأحادية، والتجارة الحرة على الحمائية. والتأكيد للعالم أن الانفتاح والتعاون طريق مؤكد نحو الازدهار المشترك. وأن التوقيع على الاتفاقية يمثل علامة فارقة في التكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا. كما أن التوقيع على الاتفاقية يُظهر أنه في مواجهة التحديات، فإن على الدول أن تختار التضامن والتعاون على الصراع والمواجهة، واختيار المساعدة والدعم المتبادلين بدلًا من تبني نهج "إفقار الجار" أو سلوك "الانتظار والترقب".

ثالثاً: الصين والاتفاقية

تمتلك الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بناتج محلي إجمالي تجاوز ١٠٠ تريليون يوان صيني (١٥,٣٨ تريليون دولار أمريكي) خلال عام ٢٠٢٠. وتتوقع مراكز الأبحاث الاقتصادية الدولية أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٢٨، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة. وتتبنى الصين توجهًا اقتصاديًا يرتكز على الدعم القوي للعولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة، ومعارضة سياسات الأحادية والحمائية التجارية التي تمارسها بعض الدول في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع باقي دول العالم.

وبصفتها أحد الشركاء الرئيسيين لرابطة الآسيان، تبنت الصين موقفًا داعمًا ومؤيدًا بقوة للعولمة الاقتصادية وتحرير التجارة. فمنذ بداية المفاوضات بين الصين ودول رابطة الآسيان على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في عام ٢٠١٢، شاركت بكين بنشاط في مفاوضات التوصل إلى الاتفاقية، ودعمت بقوة دور رابطة الآسيان في لعب دور مركزي في عملية التفاوض بشأن الاتفاقية. وستواصل الصين دعم الآسيان وتعزيز متابعة تنفيذ الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، بحيث تساعد الاتفاقية في بناء قدرة المنطقة على الصمود من خلال عملية انتعاش اقتصادي شاملة ومستدامة بعد الجائحة والمساهمة في التعافي والنمو للاقتصاد العالمي.

١. أهمية الاتفاقية بالنسبة للصين

تُعد الصين صاحبة الاقتصاد الأكبر بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، التي تعتبر اتفاقية التجارة الحرة التاسعة عشرة التي توقعها الصين، ليصل بذلك عدد شركاء التجارة الحرة لبكين إلى ٢٦ دولة. وهي أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تنضم إليها الصين، بما يؤكد التزامها بالتعددية وحرية التجارة.

ومن وجهة النظر الصينية، تعتبر الاتفاقية خطوة مهمة جاءت في الوقت المناسب، وهي لن تخلق قوة دفع جديدة للتعاون الإقليمي، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف فحسب، بل ستساعد أيضًا على التعافي الاقتصادي العالمي، بعد خسائر وباء كوفيد – ١٩ ، كما أن الاتفاقية تأتي في لحظة حرجة مليئة بالشكوك، يشهد فيها العالم تصعيدًا في الحمائية والأحادية، التي تهدد بناء اقتصاد عالمي مفتوح.

كما ستعزز الاتفاقية الجهود التي تبذلها كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية للتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية الخاصة بها، والتي كانت قيد التفاوض منذ فترة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة والتي تغرق في الاتهامات السياسية المتبادلة.

٢. المكاسب المتوقعة للصين من الاتفاقية

من المتوقع أن تؤدي الاتفاقية إلى تعزيز مكانة الصين كشريك اقتصادي وتجاري أساسي لدول منطقة جنوب شرق آسيا، خاصة وأنها أول اتفاقية للتجارة الحرة تضم

ثلاث قوى اقتصادية آسيوية كبرى، هي الصين واليابان وجمهورية كوريا الجنوبية. وتجدر الإشارة إلى أن تجارة الصين مع باقي الدول الموقعة على الاتفاقية تُمثّل نحو ثلث تجارة الصين الخارجية، كما تُعد رابطة جنوب شرق آسيا أكبر شريك تجاري للصين. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٠، بلغ حجم تجارة الصين مع دول الآسيان وحدها نحو ٥٧٤ مليار دولار أمريكي بزيادة ٧% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وهي النسبة التي من المتوقع أن ترتفع في الفترة المقبلة.

كذلك لا يمكن فصل سعي الصين لتحقيق التعاون الاقتصادي مع دول شمال وجنوب شرق آسيا عن مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣، وتهدف لتحقيق تنمية اقتصادية للدول المختلفة على طول الحزام والطريق عبر زيادة التجارة والاستثمارات المشتركة، خاصة وأن المبادرة تركز على البنى التحتية وخاصة الموانئ والطرق، والشبكات الكهربائية، وخطوط الاتصالات، وأنابيب نقل النفط والغاز.

ومن المتوقع أن تكون الصين من المستفيدين الرئيسيين من الاتفاقية، حيث يتوقع الباحثون في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، أن تُضيف الاتفاقية نمواً بنسبة ٠,٢٢% للناتج المحلي الإجمالي للصين خلال السنوات العشر القادمة، ونمواً بنسبة ١١,٤% في صادراتها، وذلك في حال تنفيذ الاتفاقية كما هو مخطط لها. ويتوقع أن تصل المكاسب المحتملة للصين إلى ٨٥ مليار دولار لناتجها المحلي الإجمالي. كما يمكن أن تساعد هذه الاتفاقية بكين على تقليص اعتمادها على الأسواق والتكنولوجيا الخارجية.

وفي ضوء اتجاه الصين نحو تفعيل نمط التنمية الجديد "التداول المزدوج"، فإن الاتفاقية ستعزز مشاركة أكبر للصناعات الصينية المختلفة في منافسة السوق وتعزز من قدرة الصين على تنظيم الموارد في الأسواق الدولية والمحلية. كما ستمنح المنتجات عالية الجودة من أعضاء الاتفاقية وصولًا أسهل إلى السوق الصيني الكبير للغاية الذي يضم ١،٤ مليار شخص.

ونظراً لأن دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حيز النفاذ يتطلب قيام الدول الأعضاء بإتخاذ إجراءات داخلية، فقد صادقت الحكومة الصينية رسمياً على الاتفاقية، وأعربت عن أملها بأن تعمل بعض الدول الأعضاء على تسريع إجراءاتها، للوصول إلى عتبة الدخول في حيز التنفيذ.

٣. دلالات الاتفاقية بالنسبة للصين

ثمة مجموعة من العناصر المهمة التي أشار إليها المحللون فيما يتعلق بدلالات التوصل إلى الاتفاقية بالنسبة للصين، لعل من أبرزها:

- أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تُعد بمثابة تحوّل في مساعي بكين لتوسيع نفوذها في جميع أنحاء منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ويؤشر إلى هيمنتها في مجال التجارة الآسيوية.
- أن الاتفاقية من شأنها تغيير ميزان القوى التجارية والاقتصادية الدولية، وبالتالي فهي تمثل انتصاراً صينياً يزيد من فرص نموها الاقتصادي وزيادة دورها ونفوذها العالمي.
- يُنظر إلى الاتفاق على أنه وسيلة للصين لوضع قواعد التجارة في المنطقة، بعد سنوات من تراجع دور الولايات المتحدة فيها خلال عهد الرئيس دونالد ترامب الذي شهد انسحاب واشنطن من اتفاق تجاري تابع لها هو "اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ."
- أن توقيع الاتفاقية يُعد انتصاراً دبلوماسياً وجيواستراتيجياً للصين، وفي المقابل فهو خسارة فادحة للولايات المتحدة، خاصة مع انضمام (اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا) أقرب حلفائها في آسيا والمحيط الهادئ، مما سيصعب مهمة إدارة "بايدن" في موازنة تنامي الدور الصيني في القارة الآسيوية.

رابعاً: إنسحاب الهند من الاتفاقية

تُعد الهند واحدةً من أهم الاقتصادات الآسيوية، التي شاركت في جميع مراحل التفاوض التي سبقت التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، لكنها أعلنت إنسحابها من المفاوضات في عام ٢٠١٩، مبررة ذلك بمخاوفها من إغراق

صناعتها المحلية بالواردات الصينية الرخيصة ومنتجات الألبان من أستراليا ونيوزيلندا. ومع ذلك، يمكنها الانضمام إلى الاتفاقية في وقت لاحق إذا قررت ذلك.

وعلى ما يبدو، فإن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي قد خضع للضغوط الداخلية المتزايدة بإتخاذ موقف أكثر صرامة بشأن شروط الاتفاقية، وهو ما جعله يتبنى موقفًا متشدداً مع اقتراب مفاوضات الاتفاقية من نهايتها، بالامتناع عن التوقيع عليها، باعتبار أنها لم تأخذ بعين الاعتبار التحفظات الهندية المتمثلة في حماية مصالحها الصناعية والزراعية ومصالح عمالها وإعطاء ميزة لقطاع الخدمات في البلاد، وبالتالي رأت الهند أن الاتفاقية لا تعالج هذه القضايا، إضافة إلى تخوف نيودلهي من أن تضر هذه الاتفاقية بمصالحها الاقتصادية وألا تستفيد من الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول الأعضاء، إذ ثمة عجز في الميزان التجاري مع ١١ دولة من أصل ١٥ دولة أعضاء في الاتفاقية.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب والدوافع التي طرحها المحللون لتفسير عدم إنضمام الهند للاتفاقية، إلا أن بعضهم أرجع السبب الرئيس بشأن عدم انضمام نيودلهي لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، إلى كون بكين أحد الأعضاء البارزين في تلك الاتفاقية.

وبصفة عامة، يمكن القول إن عدم انضمام الهند لتلك الاتفاقية يعتبر بمثابة خسارة كبيرة لها، وسيترتب عليه العديد من النتائج، ومنها: العزلة، الحد من قدرتها على تشكيل التجارة العالمية في الفترة القادمة، حرمانها من الكثير من المكتسبات التي كان من المتوقع تحقيقها مثل جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، وفتح مجال واسع أمام الشركات الهندية لتحقيق قيمة مضافة للصناعة والتجارة الدولية.

في سياق آخر، هناك مخاوف من أن يؤثر قرار الهند على علاقاتها التجارية الثنائية مع الدول الأعضاء، وبالتالي حرمانها من الأسواق الواسعة لتلك الدول، وبالتالي صعوبة تصريف منتجاتها فيها. بجانب احتمال خسارتها العديد من استثماراتها، علاوة على حرمانها من الاضطلاع بدور محوري في بلورة قواعد العديد

من القضايا الجديدة في التجارة الدولية مثل التجارة الإلكترونية.

ومن اللافت للنظر هنا، عدم اقتصار الخسائر المترتبة على عدم انضمام الهند للاتفاقية عليها وحدها، وإنما ستشمل أيضًا الدول الأخرى الأعضاء، والتي ستخسر فرصة الوصول إلى السوق الاستهلاكية الكبيرة في الهند.

خامساً: المكاسب المتوقعة من الاتفاقية

بداية، ثمة حقيقة مهمة ينبغي إقرارها، ألا وهي أن المكاسب والفوائد المترتبة على دخول الاتفاقية حيز النفاذ لن تقتصر فحسب على الدول الأعضاء، وإنما ستمتد أيضًا لتشمل الاقتصاد العالمي برمته.

١. مكاسب الدول الأعضاء

سيؤدي تنفيذ الاتفاقية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة لهذه الدول، بما يساعد على تعزيز التكامل الإقليمي فيما بينها. ويتوقع البعض أن تؤدي الاتفاقية إلى جانب الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ الموقعة في عام ٢٠١٨، إلى جعل اقتصادات شمال وجنوب شرق آسيا أكثر كفاءة من خلال ربط نقاط قوتها.

كما أنه من المتوقع أن تؤدي الاتفاقية إلى تعزيز دور الصين الاقتصادي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستتخلص تدريجيًا من نحو ٩٠٪ من التعريفات الجمركية بين مجموعة الدول الموقعة، فضلًا عن وضع قواعد مشتركة للتجارة الإلكترونية والتجارة والملكية الفكرية، مما سيعزز أُطر الاستثمار إلى حد كبير.

كذلك، من المحتمل أن يؤدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى ظهور اتفاقيات أخرى بين مجموعة أخرى من الدول، خصوصًا فيما بين العديد من الدول الآسيوية، والذي يدعم بشكل كبير، الحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي العالمي، في ظل استمرار أمد الكساد الأعظم الذي يواجه كافة الاقتصادات العالمية، نتيجة استمرار جائحة كوفيد – ١٩ وتداعياتها السلبية على كافة الاقتصادات العالمية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الاتفاقية ستوفر قوة دفع اقتصادية لدول المنطقة للتعافي معًا من الركود الاقتصادي الناجم عن وباء كوفيد – ١٩، حيث ستعمل الاتفاقية

على تعزيز التجارة والاستثمارات الإقليمية عبر الحدود، لأنها ستعمل على تقليل الحواجز أمام التجارة وتوسيع السوق الإقليمية المتكاملة وتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية. حيث ستستفيد دول منطقة جنوب شرق آسيا من الاتفاقية بمعدل ١٩ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٣٠. علاوة على أن الاتفاقية ستسهل من الوصول إلى تمويلات مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، عن طريق دعم الأرباح السوقية الناتجة عن تحسين مجالات النقل، والطاقة، والاتصالات، فضلًا عن تعزيز الاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا السياق، أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ستعطي دفعة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، وأن بنود الاستثمار الواردة في الاتفاقية تعزز الوصول إلى الأسواق على النحو الوارد في الاتفاقيات الثنائية، التي لا حصر لها، أيضًا، تتعلق البنود بالوصول إلى الأسواق وضوابط التجارة والخدمات، والتجارة الإلكترونية وثيقة الصلة بسلاسل الاستثمار الباحثة عن الأسواق. ووفقًا لتقرير نشره (أونكتاد) عقب توقيع الاتفاقية، فإن كتلة التجارة الحرة الجديدة تستأثر بـ ١٦% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وأكثر من ٢٤% من التدفقات، ورغم ركود هذا الاستثمار طيلة العقد الماضي، أظهرت الدول الموقعة على الاتفاقية زيادة مطردة في العام ٢٠١٩.

كما أن الاتفاقية يمكن أن تساعد الاقتصادات الأصغر في الآسيان مثل كمبوديا ولاوس وميانمار، على زيادة تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها وتضييق الفجوة التنموية بين الدول الأعضاء في الآسيان، من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات الأصغر ودمجها بشكل كامل في النشاط الاقتصادي الإقليمي.

ووفقًا لحكومة نيوزيلندا، التي امتدحت الاتفاقية، فإن الانضمام إليها سيزيد الفرص أمام مصدري الكيوي لدخول أسواق إقليمية، وسيقلل الروتين الإداري، وسيقدم مجموعة واحدة من القوانين التجارية في أنحاء منطقة آسيا – المحيط الهادئ، وذلك إلى جانب زيادة الناتج المحلي الإجمالي النيوزيلندي بنحو ملياري دولار نيوزيلندي

(حوالي ١,٣٨ مليار دولار أمريكي)، بالإضافة إلى زيادة فرص دخول السوق، خاصة للخدمات والاستثمار في الصين وبعض الدول الأعضاء في الآسيان.

٢. مكاسب الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن تُضيف الاتفاقية حوالي ٢٠٩ مليار دولار سنويًا للدخل العالمي، بالإضافة إلى مساهمتها بـ ٥٠٠ مليار دولار في التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى أن الاتفاقية تُعد خطوة داعمة لزيادة حجم التبادل التجاري عالميًا، وتساهم في زيادة الاستثمارات وتشجيع التصنيع بين الدول. كما أن اتفاقية بمثل هذا الحجم من شأنها أن تزيد من معدلات نمو الاقتصاد العالمي في حقبة ما بعد وباء كوفيد – ١٩. كما أنها ستساهم بشكل كبير في تعزيز مبادرة "الحزام والطريق"، وتساعد على وضع أسس جديدة لاقتصاد عالمي يقوم على التعاون والاستفادة المشتركة.

ويقدر معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن يثمر الاتفاق عن زيادة الدخل القومي العالمي بمقدار ١٨٦ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، فضلًا عن إضافة ٠,٢% إلى اقتصاد الدول الموقعة. ويعتقد بعض المحللين أن تفيد الاتفاقية كلا من الصين واليابان وكوريا الجنوبية أكثر من دول أخرى موقعة عليها.

وعلى الرغم من أنه سيكون بإمكان الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات الاستفادة من الاتفاقية عبر فروعها في عدد من البلدان المنضوية فيها، إلا أن المحللين يشيرون إلى أن الاتفاقية قد تدفع الرئيس الأمريكي جو بايدن لإعادة النظر في إنخراط واشنطن في المنطقة.

سادساً: التداعيات المحتملة للاتفاقية

هناك مجموعة من التداعيات لهذه الاتفاقية، لعل من أبرزها:

١. التداعيات الاقتصادية: يرى غالبية الاقتصاديين أن التداعيات الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تعد محدودة، وذلك لأن التعريفات الجمركية بين العديد من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية هي تعريفات مخفضة بالفعل. كما أن التخفيضات الإضافية للرسوم الجمركية لن تدخل حيز التنفيذ إلا بشكل تدريجي

على مدار ٢٠ سنة، وستمر سنوات قبل أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ الكامل، مما يؤكد ضعف المردود الاقتصادي للاتفاقية.

٢. تحدي واشنطن: رغم محدودية الآثار الاقتصادية للاتفاقية، إلا أن تأثيراتها على الصعيد السياسي والجيواستراتيجي هي تأثيرات جمة، فالرسالة الأساسية التي بعثتها الصين بتوقيع هذه الاتفاقية كانت دحض تهديدات الولايات المتحدة حول إمكانية عزل الصين والتهديد بتغيير مسار سلاسل التوريد والتصنيع بعيداً عنها، فكأن الصين تؤكد اندماجها مع محيطها الإقليمي في اتفاقية تستبعد تواجد الولايات المتحدة والهند أيضًا، وذلك لتؤكد أنه من الصعوبة بمكان أن يتم عزلها بأي شكل.

بل والأكثر من ذلك أن الصين تقوم بتوقيع أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف في تاريخها، في الوقت الذي تنسحب فيه الولايات المتحدة من الاتفاقيات متعددة الأطراف، وتخذل حلفاءها، فكأن بكين ترسل رسالة هامة للدول الآسيوية مفادها أنها حليف يمكن الاعتماد عليه بشكل أكبر من الولايات المتحدة.

وفي المقابل، فإن الرسالة الأساسية لباقي الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، هو أنها لا ترغب في حصر نفسها في الاختيار بأن تكون حليفة للولايات المتحدة فقط، أو الصين فقط، بل إنها تسعى إلى إحداث تكامل اقتصادي إقليمي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة.

٣. تعزيز الموقف التفاوضي مع "بايدن": يمكن استقراء تأثير آخر لتوقيع هذه الاتفاقية، يتمثل في وضع مزيد من القيود على إدارة "بايدن" في مفاوضاتها مع الصين حيال الحرب التجارية بين البلدين، وتقليص قدرة الولايات المتحدة على الضغط على الصين لتعديل ممارساتها التجارية والاقتصادية، مما سيمثل تحدياً إضافياً لإدارة "بايدن" في تعاملها مع الصين.

سابعاً: التحديات التي تواجه الاتفاقية

رغم ما تمثله الاتفاقية من أهمية للدول الأعضاء في ضوء ما سبق الإشارة إليه، إلا أنها تواجه بعض التحديات. من بينها تفوق الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ على الاتفاقية الحالية، من حيث حجم الرسوم الجمركية التي ستتم

إزالتها والتي تصل إلى ٩٩,٩%، وكذلك احتمال وجود تنسيق هندي – أمريكي كبديل للانسحاب الهندي من الاتفاقية. علاوة على احتمال تركيز الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن بشكل أكبر على جنوب شرق آسيا، رغم غموض موقفه بشأن الانضمام إلى "الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ". ومن التحديات الأخرى، المشكلات السياسية بين الدول الموقعة والتي قد تعرقل تنفيذ الاتفاقية، ومن بينها الخلاف التاريخي بين اليابان وجمهورية كوريا الجنوبية بشأن العمالة القسرية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى التوتر في بحر الصين الجنوبي.

وبجانب ما سبق، ثمة نقاط إشكالية من قبيل دفاع أستراليا ونيوزيلندا عن قواعد "عالية النوعية" بشأن إجراءات حماية العمل والبيئة، وكذلك الإشكالية المرتبطة بتعزيز شروط الملكية الفكرية. علاوة على أن حصاد الدول الأعضاء في الاتفاقية للثمار المرجوة منها قد يتطلب بعض الوقت وربما تُواجه عملية التصديق على الاتفاقية ببعض العقبات في البرلمانات القومية، حيث أن الأمر يتطلب التصديق على الاتفاقية من جانب ما لا يقل عن ٦ من الدول الأعضاء برابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وثلاث دول من خارج الرابطة قبل البدء في تنفيذها. لذا، من المهم استكمال إجراءات التصديق على الاتفاقية داخل كل دولة من الدول الأعضاء بما يسمح بدخول الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت.

خاتمة

في ضوء ما سبق، يمكن القول إنه على الرغم من أن التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة يعتبر البداية لطريق شاق وطويل ينبغي على الدول الأعضاء في الاتفاقية عبوره بنجاح حتى تؤتي الاتفاقية ثمارها بدخولها حيز النفاذ الفعلي، فإن التوصل إلى هذه الاتفاقية بعد ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة، يُعد بحد ذاته انتصاراً تاريخياً كبيراً لآسيا وبالتبعية للعالم، إذ وحّدت الاتفاقية المنطقة في السعي لتحقيق نمو اقتصادي مشترك، وخلقت شعوراً لدى العالم بإمكانية استعادة النمو الاقتصادي لدوله في حقبة ما بعد كورونا.

ورغم ما تجابهه الاتفاقية من تحديات، فإن حرص الدول الموقعة على تفعيلها، مع الجهود الصينية لتذليل العقبات، من شأنه تفعيل الاتفاقية لمساعدة الدول الأعضاء على الخروج من المشكلات الاقتصادية الراهنة. حيث ستعمل الصين – كأول دولة تصدق على الاتفاقية – مع جميع الأطراف لضمان دخول الاتفاقية حيز التنفيذ قريباً، وتحفيز النمو الشامل والمفيد للجميع، بما يكسب أعضائها، بما في ذلك الصين، تأثيراً في جميع أنحاء العالم. وفي الإجمال، فإن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تُعد مكسباً كبيراً لآسيا والعالم.

المصادر

١. اتفاقية "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" في آسيا: الدلالات والتداعيات، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٠/١١/٢٦. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://epc.ae/ar/brief/the-regional-comprehensive-economic-partnership-agreement-in-asia-significance-and-consequences

٢. صعود بكين: التداعيات الجيوسياسية لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة بالعالم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٠/١٢/٨. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5948

3. Peter A.Petri and Michael Plummer, RCEP: A new trade agreement that will shape global economics and politics, 16/11/2020. Available At:
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/11/16/rcep-a-new-trade-agreement-that-will-shape-global-economics-and-politics/

٤. خديجة عرفة، الصين واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، مجلة الصين اليوم، عدد ديسمبر ٢٠٢٠. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202012/t20201203_800228910.html

٥. كمال جاب الله، فيتنام تقود أكبر تكتل للتجارة الحرة، الأهرام، ٢٠٢٠/١١/٢٣. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: (http://gate.ahram.org.eg/News/2532626.aspx)

٦. أونكتاد: يمكن لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة إعطاء دفعة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، وكالة شينخوا، ٢٠٢٠/١١/١٧. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/1117/c31659-9780958.html

٦. اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تأتي بالتجارة الحرة والازدهار، موقع صحيفة أخبار اليوم، ٢٠٢٠/١١/٣٠.

٧. التعرف على أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم – "اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"، موقع سي جي تي إن، ٢٠٢٠/١١/١٦. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-CcA-EAA/EcDaIA/index.html

٨. اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة قوة دافعة للنمو الاقتصادي الإقليمي والعالمي في حقبة ما بعد كوفيد-١٩، موقع سي جي تي إن، ٢٠٢٠/١١/١٦. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-CcA-EAA/EcDdIA/index.html

٩. بعد توقيع ١٥ دولة عليها.. خبراء: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تعزز دور الصين في مواجهة أمريكا، موقع البوابة نيوز، ٢٠٢٠/١١/٢٩. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.albawabhnews.com/4200388
١٠. لماذا امتنعت الهند عن الانضمام لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)؟، ٢٠٢٠/١٢/٢. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://marsad.ecsstudies.com/46202/
١١. يمهد لهيمنة الصين... ما هو اتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"؟، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠٢٠/١١/١٥.
١٢. خبراء: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية ستجلب منافع كبيرة للدول، موقع البوابة نيوز، ٢٠٢٠/١١/١٨. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/5051780
١٣. فيروس كورونا: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ تواجه خسارة ٢١١ مليار دولار، موقع يورونيوز، ٢٠٢٠/٣/٦. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://arabic.euronews.com/2020/03/06/coronavirus-asia-economy-collapse-pacific-countries
١٤. تعليق: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة انتصار للتعددية والتجارة الحرة، وكالة أنباء شينخوا، ٢٠٢٠/١١/١٨. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://arabic.news.cn/2020-11/18/c_139524308.htm
١٥. تعرف إلى "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" أكبر اتفاقية تجارة على وجه الأرض، الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٠١٩/٦/٢٢.
١٦. ماذا تعرف عن أكبر تكتل تجاري جديد دُشن بمشاركة الصين وغابت عنه الولايات المتحدة؟، موقع بي بي سي، ٢٠٢٠/١١/٦، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.bbc.com/arabic/business-54960128
١٧. نيوزلندا تمتدح اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، موقع جريدة المال، ٢٠٢٠/١١/١٦.
١٨. أول تعليق على أكبر اتفاق تجاري في العالم: ضربة للوباء، موقع العين، ٢٠٢٠/١١/١٥. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://al-ain.com/article/first-comment-world-largest-trade-deal-pandemic
١٩. توقيع أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم يعزز نفوذ الصين، موقع سويس إنفو، ١٥/١١/٢٠٢٠. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.swissinfo.ch/ara/
٢٠. "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة".. انتصار للنفوذ الصيني آسيويا و"انتكاسة" جديدة لأمريكا، موقع الرؤية، ٢٠٢٠/١١/١٦. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://alroya.om/post/272864/